م م فرقان عبد حمود

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

mailto:furqan.a.hammoud@nahrainuniv.edu.iq

توظيف الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة: الصين أنموذجاً

المقدمـــة :

الحوكمة تعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية المستدامة، والحوكمة في الواقع هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء، فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح أحتمالات نجاح أهداف التنمية المستدامة أقل بكثير؛ ولذلك تدعو هذه الأهداف إلى " مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات "، وينطبق هذا على الجميع؛ القطاعين العام والخاص، محلياً وعالمياً، وعلى كل من المانحين والمتلقي للمساعدات الرسمية؛ للتأكد من أن تقديم المساعدات يتم بكفاءة وشفافية؛ حيث تصل إلى من يحتاجون إليها بالفعل، من دون أن تهدر أو تتحول وجهتها أو تتسم بالإزدواجية، وينطبق على الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة؛ للتأكد من أن استثماراتها تتم بشفافية على أساس من المنافسة الحرة، حتى تعود بالنفع على المواطنين.

وفي إطار ذلك برزت توجهات العديد من الدول لتوظيف وتبني الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المنشودة، حيث يعد المستوى العالي للحوكمة قضية مهمة في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي.

وتُعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب التي أدهشت المجتمع الدولي، حيث لفتت إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الثلاثين عاماً من تطبيق لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح، الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين، واتخاذها كنموذج للدراسة والمناقشة، حيث أن التجربة التنموية الصينية هي رؤية جديدة تختلف عن الرؤية التي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني.

كما إن التجربة التنموية الصينية التي قادها الزعيم الصيني "دينج شياو بينج" منذ عام 1978م، واستمر على نهجه من جاء بعده، تُعد تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم

واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، وهذا ما سنحاول دراسته في هذه الورقة البحثية من خلال تسليط الضوء على **دور الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في الصين.**

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الناحية النظرية من خلال تسلط الضوء على دور الحوكمة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، كما تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لواحدة من أهم الاهتمامات البحثية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة، حيث أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر أنحاء العالم، كما تكتسب التجربة الصينية أهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة، بعد أن كانت قبلها واحدة من أكثر بلدان العالم تخلفاً، وبالتالي فمن الضروري دارسة هذه التجربة التنموية الرائدة، وأستخلاص الدروس المستفادة منها.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى تأثير الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، إذ لا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة دون وجود حوكمة رشيدة، كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون هيناً، حيث يستدعي ذلك أن تعمل الحكومات على تطوير سياستها، والعمل على التغلب على العقبات والتحديات التي تواجهها، ولكل دولة أجندة زمنية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة خلالها؛ ومن خلال الإشارة للتجربة التنموية الصينية يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما مدى تأثير الحوكمة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في الصين؟

فرضية الدراسة :

كلما اتجهت الدول لتفعيل وتطبيق الحوكمة كلما اقتربت من تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، أي ان العلاقة طردية بين الحوكمة والتنمية المستدامة.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تكوين الإطار النظري للدراسة، لأجل دراسة تفاصيل الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، وتم ذلك من طريق جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأساسية والثانوية، ومن ثم تحليلها.

هيكلية الدراسة :

المبحث الأول : التأصيل النظري للحوكمة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول : الإطار النظري للحوكمة.

المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الحوكمة وأثرها على التنمية المستدامة.

المطلب الأول : أثر تطبيق الحوكمة على حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : أثر تطبيق الحوكمة على مكافحة الفساد.

المطلب الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على النظام السياسي.

المبحث الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة في الصين.

المطلب الأول : تطور آليات الحوكمة وأثرها على التجربة التنموية الصينية.

المطلب الثاني : معوقات وتحديات التجربة التنموية الصينية والرؤية المستقبلية.

المبحث الأول : التأصيل النظري للحوكمة والتنمية المستدامة

الحوكمة تُعد من ضمن الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، إذ تُعد البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الأهداف الأخرى؛ لذلك أصبحت الحوكمة موضوعاً للنقاش الأكاديمي والبرامج الحكومية في جميع أنحاء العالم، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهداً كبيراً وموارد ضخمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها، ومن هنا سوف نتطرق في هذا المبحث لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول : الإطار النظري للحوكمة :

أدت التحولات التي حدثت في العديد من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين إلى تغير كبير في نمط الإدارة وأسلوب الحكم، حيث أنها جعلت من الضروري إعادة النظر في دور الحوكمة حيث يتسع ليشمل أطراف أخرى في المجتمع، وتعزيز دورها في عمليتي الإدارة والحكم.

أولاً : مفهوم الحوكمة وأنواعها :

لقد شاع مفهوم الحوكمة في السنوات الأخيرة واهتمت به الدراسات السياسية والاقتصادية والإدارية، ويهتم مفهوم الحوكمة في جوهره بالطرق التي تدير بها الحكومة الدولة وقدرة المواطنين على المشاركة في صنع القرار، وظهرت الحاجة لأستخدام الحوكمة في التسعينات عقب الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا [(1)].

الحوكمة في المفهوم اللغوي مشتقة من الفعل حكم، يحكم، حكماً، وحكمه، ويقال إن الشخص حكيم أي أنه صار حكيماً، وأن أفعاله وأقواله تصدر عن رؤية ورأى سديد، وحكم الشيء يعني منعه من الفساد، فقد أثار مفهوم الحوكمة جدلاً واسعاً سواء في ترجمة الكلمة إلى العربية أو

---

(1)سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، الجزائر، يناير 2015، ص 195.

في تعريفها، وقد ظهرت بمسميات عديدة كالحكم أو الحاكمية أو الحوكمة وكأنها مصطلحات معربة، ورغم اختلاف مسمياتها إلا أن المضمون واحد وهي أن الحوكمة تعني إدارة قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز، وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة داخلية وخارجية [1].

بينما **الحوكمة في الاصطلاح** تعني الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات أو المؤسسات والتحكم في أعمالها، كما أن منظمة التعاون الاقتصادي قد عرفت الحوكمة على أنها : "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح." [2]، كما قامت عدد من المنظمات الدولية الأخرى بتقديم تعاريف متعددة للحوكمة.

اما أنواع الحوكمة: يوجد هناك عدد من الأنواع، نذكر منها الآتي:

1. **الحوكمة السياسية:** تتمحور حول عملية اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها من قبل السلطات، وشرعية تلك السلطات، وتطبيق الديمقراطية من خلال الفصل بين السلطات وتوفير حية للمواطنين في اختيار قادتهم وممثليهم من خلال انتخابات حرة تتسم بالنزاهة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان [3].
2. **الحوكمة الإدارية:** أي وجود نظام إداري في القطاع العام يتسم بالاستقلال والكفاءة يضع سياسات ومتابعة تنفيذها، وتطبيق المساءلة والالتزام بالقانون.
3. **الحوكمة الاقتصادية:** تؤثر الحوكمة الاقتصادية بشكل كبير على إنتاج الثروات وتوزيعها وعلى مستوى المعيشة بشكل عام، حيث تهتم بكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، والهيكلية الاقتصادية ومدى انسجام السياسات النقدية والمالية والتجارية، وذلك كله بما يحقق نمو شامل والتنمية المستدامة [4].

---

(2) عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، يونيو 2021، ص 124.

(2) عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، مصدر سبق ذكره، ص124.

(3) UNDP, Governance For Sustainable human Development, Jan,1997,p.8.

(3) سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مصدر سبق ذكره، ص 200.

4. **الحوكمة الإلكترونية:** مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا ظهر مفهوم الحوكمة الالكترونية، وهدفها استعمال التكنولوجيا من أجل تحقيق المصلحة العامة وزيادة توافر المعلومات وسرعة الوصول لها، مما يؤثر في وجود شفافية أكثر، وذلك كله بأقل تكلفة وأقل جهد [1].

ثانياً : معايير الحوكمة :

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) في عام 1997م تسعة معايير للحوكمة، وهي تعد الأكثر شمولاً وتنوعاً، وتتمثل بالمعايير الأتية [2]:

1. **مشاركة:** حق الجميع في المشاركة دون تمييز، وأن يكون للرجال والنساء صوت في اتخاذ القرار، وذلك إما بشكل مباشر أو من خلال تمثيل من ينوب عنهم في المؤسسات الشرعية، وكذلك حرية التجمع وحرية التعبير، وتوافر القدرات للمشاركة البناءة.
2. **حكم القانون:** يقصد بذلك سيادة القانون واعتباره المرجعية للجميع دون استثناء، ويجب أن تكون الأطر القانونية منصفة ومطبقة بشكل غير متحيز وتنفذ بنزاهة، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عالٍ من الأمن والسلامة العامة في المجتمع.
3. **الشفافية:** تشمل حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها، وتوفير معلومات كافية لفهمها ومراقبتها.
4. **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات إلى خدمة جميع أصحاب المصالح.
5. **التوجه الإجماعي:** تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع بأفضل ما يكون.
6. **العدالة والمساواة:** يتمتع جميع الرجال والنساء بفرص تحسين رفاهيتهم، وتوفير الفرص للجميع دون أي تمييز، واستهداف الفقراء والمهمشين، وتوفير الرفاه للجميع.
7. **الفعالية والكفاءة:** تنتج العمليات والمؤسسات نتائج تلبي الاحتياجات مع الاستخدام الأفضل للموارد سواء البشرية، المالية، المادية أو الطبيعية.

---

(1) بيزنس ريفيو، شرح معنى الحوكمة، مصطلحات هارفارد بيزنس ريفيو، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://2u.pw/THBme.

(2) سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد (10)، العدد (19)، الجزائر، يونيو 2018، ص284.

8. **المساءلة:** أن يكون صانعي القرار في الحكومة والقطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجماهير ومن يهمهم الأمر.
9. **الرؤية الاستراتيجية:** تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

ثالثاً : أبعاد وأهداف الحوكمة :

تتميز الحوكمة بأربعة أبعاد أساسية، هي [1]:

1. **البعد السياسي:** يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ومدى تفعيل الديمقراطية، وتنظيم إنتخابات نزيهة وحرة، ووجود تفاعل إيجابي، والسعي إلى خدمة الصالح العام، وبسبب أهمية البعد السياسي في الحكم الرشيد فيعد مؤشر الاستقرار السياسي أحد المؤشرات العالمية للحوكمة.
2. **البعد الاقتصادي:** الاهتمام بمستويات الأداء وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وتحقيق الشفافية، خفض مخاطر الاستثمار، ويترتبط البعد الاقتصادي للحوكمة بالمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
3. **البعد الاجتماعي:** تحقيق عدالة توزيعية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر، ويرتبط بنشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات، وتحسين حياة المواطنين، والوظيفة الاجتماعية للأطراف المسؤولة (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) عن توجيه وإنجاز الأهداف الاجتماعية.
4. **البعد الإداري:** الإدارة العقلانية والعادلة للموارد المالية والبشرية، وتطبيق اللامركزية، وترشيد الإدارة العامة وتأمين استمرارها بكفاءة وفعالية، ويعتبر كذلك أحد مؤشرات الحوكمة العالمية.

إن أبعاد الحوكمة بذلك تدور حول **ثلاث أهداف أساسية** قد تناولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشمل [1]:

---

(1) محمد سليمان حسن الرفاعي، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (39)، العدد (3)، سبتمبر 2019، ص 43.

1. تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين، تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم، وتحقيق الكفاية العامة.
2. تحقيق وإدامة الشرعية والاستقرار السياسي.
3. تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد والكفاءة في استغلالها.

المطلب الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة :

ترتبط التنميه كغيرها من المفاهيم بإطار متكامل من الدلالات ذات الجوانب المؤسسية والواقعية التي تتسم بالشمول ودمج ابعاد متعددة ومتباينه مرتبطه بعمليه التنمية، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة وهو ما يعنى تتبع التطور وتعتبر فيه الاستدامة شرطاً اساسياً لجدوى جهد التنمية، وسنتعرف من خلال هذا المطلب على البعد النظري للتنمية المستدامة.

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة :

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى مضمون واسع يستخدم ليشمل كل القضايا والمشكلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة بهدف تنشيط وتفعيل الجهود الراقية إلى الحفاظ على مستوى المشروعات وتقدمها والثروات الطبيعية وضرورة إدامتها للحفاظ على الأجيال المتعاقبة، واستخدام الموارد المتاحة لمقابلة الاحتياجات الحالية دون التأثير على قدرة هذه الموارد على التجديد للوفاء بالاحتياجات المستقبلية. التنمية المستدامة قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان والبيئة المحيطة به وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتعليم والإسكان، كما تهدف أيضاً إلى الاهتمام بشكل مباشر بتقييم الآثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية [(2)].

ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلي اتجاهين رئيسيين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلي خلق طاقة تؤدي إلي تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم

---

(1) بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، يونيو2018، ص90.

(2) جلال حسن حسن عبدالله، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، الواقع والتحديات المستقبلية، في: عائشة عباش و نهى الدسوقي (أشراف وتنسيق)، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، 2019، ص148.

لفترة طويلة من الزمن. أما الاتجاه الآخر، فيمثل وجهة نظر الدول النامية، التي عرفت التنمية على أنها: العملية الهادفة إلي احداث تحولات هيكلية، اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة، الفقر، الجهل والمرض، ويتوفر للمواطن أكبر قدر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله [1].

إن تعريفات التنمية المستدامة قد تعددت بتعدد رؤى المفكرين والهيئات والمنظمات الدولية المختلفة، والحقيقة أن المفهوم المعاصر للتنمية المستدامة، يرجع لتقرير مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **(WCED)** والتي عرفت التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تعني بتلبية احتياجات أجيال الحاضر، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها." [2].

ثانياً : خصائص التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها، وتلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئةً صحيةً للإنسان، كما تحافظ التنمية المستدامة على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استعمال هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء،حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقق التنمية المتواصلة والمنشودة [3].

وعليه، تتبني التنمية المستدامة على أربعة عناصر مهمة هي: الإنتاجية الإبداعية في مختلف الميادين والمجالات المادية والمعنوية والروحية؛ وتطبيق حقوق الإنسان، ولاسيما المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، دون تمييز لوني أو ثقافي أو لغوي أو ديني أو عرقي؛ وتمثل سياسة الاستدامة

---

(1) المصدر نفسه، ص148 ايضاً.

(2) نعيم حمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، ط1، عمان- الأردن، 2009، ص2.

(3) براء الدويكات، خصائص التنمية المستدامة، بحث منشور في الموقع الالكتروني لـ (موضوع اكبر موقع عربي في العالم)، نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://mawdoo3.com .

على أساس أن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط إستراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، بالتفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير ناجع مستقبلي، يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي، والتنوع الثقافي، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة، علاوة على تمكين الأفراد والمجتمع المدني من المساهمة الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة عن طريق المشاركة والمساهمة الفعلية [1].

ثالثاً : أبعاد التنمية المستدامة :

تتميز أهداف التنمية المستدامة بأنها شاملة ومتداخلة وفي ذات الوقت تحتفظ بذاتية كل هدف وبخصائصه التي تميزه عن غيره من باقي الأهداف، وبالتبعية ايضا يوجد ارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة فهي لا تهتم بجانب واحد فقط بل تهتم بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، تتسم هذه الابعاد بالتفاعل والدعم المتبادل لبعضها البعض لتنتج في النهاية ابعاد متكاملة وشاملة تعبر عن مجمل الأهداف، وهم:

1. **البعد الاقتصادي:** إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتحقق من خلال زيادة رفاهية المجتمع وتحسين مستوى معيشة الفرد والسعي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 والتوزيع العادل للموارد عن طريق حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، و الحد من التفاوتات في مستويات الدخل وتحديد حد أدنى للأجور وتطبيقه على المستوى العالمي، و تقليل مسببات التلوث التي تؤدي لخسائر اقتصادية وبيئية فيما بعد وجعل عمليات الإنتاج والتصنيع أكثر ملاءمة للبيئة [2].
2. **البعد الاجتماعي:** ان البعد الاجتماعي يتمثل في العلاقة بين الانسان والطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي يتم من خلال توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة مستويات الرفاهية واحترام حقوق الإنسان وارتفاع معدل دخله للوصول مستوى معيشة أفضل وضمان تحديد النمو السكاني لأن النمو السكاني عامل اساسي لمعدل استغلال الموارد الطبيعية فإذا زادت معدلات النمو السكاني عن الطبيعي سوف يسبب ضغط حاد على الموارد الطبيعية وقد يسبب نفاذها مما يؤدي لوجود مجاعات وفقر، وتظهر التنمية الاجتماعية

---

(1) جميل حمداوي، المقاربة الثقافية أساس التنمية والحكامة الجيدة، ط1، شبكة الألوكة، الرياض – السعودية، 2015، ص13.

(2) عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (67)، العراق، 2015، ص 348.

في تنمية الثقافة وإرساء دعائم التنوع والتعددية والمشاركة الفعالة في المجتمع وخاصة في عمليات صنع القرار [1].

3. **البعد البيئي:** تتأثر البيئة بسلوك البشر الخاطئ في استخدامهم للموارد الطبيعية مثل الإفراط في استخدام الاسمدة والمبيدات التي تضر الأراضي الزراعية وتلوث المياه السطحية والجوفية وقطع الغابات والاستغلال الجائر للموارد المائية، كما إن التنمية المستدامة من المنظور البيئي تتمثل في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الامثل للاراضي الزراعية والموارد المائية والثروات الحيوانية والنباتية في العالم، وحماية هذه الموارد من النفاذ أو الانقراض بسبب التلوث والاستغلال البشري المفرط مما يؤثر على البيئة وتوازناتها، وكل هذه المشكلات تؤثر بشكل كبير على التنمية والاقتصاد وبالتبعية تؤثر علي توفير حاجات الاجيال الحالية للتطوير والانتاج وعلى حق الأجيال القادمة ونصيبهم من الموارد [2].
4. **البعد التكنولوجي:** يتمثل البعد التكنولوجي في استخدام تكنولوجيا نظيفة في الصناعة تستهلك أقل قدر ممكن من الموارد وتقوم بإنتاج حد أدني من الانبعاثات والغازات والحد من تدفق النفايات الملوثة للبيئة ويتم تحقيق ذلك من خلال مراعاة تطبيق القوانين والتشريعات البيئية في مرافق الدول الصناعية المتقدمة، وأيضا الدول النامية على حد سواء حتى لا يتم تكرار نفس الأخطاء ومحاولة البحث عن بدائل أخرى للمحروقات مثل الطاقات النظيفة والحد من معدلات التلوث والتغيرات المناخية وتدهور طبقة الأوزون [3].
5. **البعد السياسي:** يوجد قصور شديدة في الدراسات البحثية التي تهتم بالبعد السياسي للتنمية المستدامة حيث دائما ما تهتم الدراسات البحثية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية وتهمل البعد السياسي، وتظهر هنا أهمية المجال البحثي لإرساء دعائم الاهتمام بموضوعات التنمية المستدامة من المنظور السياسي حتى نستطيع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في النظم السياسية ولملىء ثغرات الخطط التنموية التي تتضمن كل جوانب التنمية وتغفل الجانب السياسي الذي يمثل الأداة الأولى المستخدمة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ارادة

---

(1) بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص98.

(2) عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مصدر سابق، ص349.

(3) ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2021، ص349.

وتشجيع القيادات السياسية وصانعي القرار، وهذا ما يحاول أن يقدمه البحث وهو إبراز أهمية وتأثير الجانب السياسي في إطار تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، من الضروري نجاح البعد السياسي للتنمية المستدامة ابتداءً، وسنبين من خلال البحث أن البعد السياسي للتنمية المستدامة يمثل القاعدة والمناخ والمرجعية التي من الممكن أن تحقق عوامل نجاح البعدين الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، لارتباط القرار والبعد السياسي بالقرار التشريعي والإداري المنوط بهما تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الحوكمة وأثرها على التنمية المستدامة

ان لتطبيق الحوكمة الاثر البالغ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاثبات ذلك سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على ثلاث مطالب مهمة وهي: حقوق الانسان ومكافحة الفساد والنظام السياسي، ونبحث أثر الحوكمة على هذه المجالات الثلاث.

المطلب الأول : أثر تطبيق الحوكمة على حقوق الإنسان :

تقوم الحوكمة على تطوير المؤسسات والعمليات لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين العاديين بما في ذلك المهمشين والفقراء، وترتبط كذلك بعمليات التحول الديمقراطي وتعزيز جودة الديمقراطية، بجانب تعزيز دور المجتمع المدني وحرية الإعلام والصحافة، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين الفئات المهمشة.

إن الممارسة الجيدة للحوكمة من شأنها أن ترتقي بحقوق الانسان ومن ثم توفير الحماية القانونية للحق الانساني، سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي، حيث ان افراد المجتمع داخل كيان دولهم، لا بد من توفير لهم الحق في الاندماج الاجتماي، وذلك لا يحص الا باشراكهم في ايجاد مختلف الحلول للمشاكل والقضايا المتعلقة بهم، وذلك في مسألة لبية الاحتياجات والرغبات، وهذا الامر يؤدي الى مساهمة كل افراد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة [1].

---

(1) مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (1)، الجزائر، يناير 2017، ص316.

وقد أشار إعلان الحق في التنمية إلى أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يشارك في التنمية ويستفيد منها، وأن يتحمل جميع البشر مسؤولية التنمية مع الأخذ في الاعتبار بضرورة احترام حقوق الإنسان.

وفي بداية التسعينيات، استقطب موضوع التنمية الانسانية العديد من النقاشات النظرية وحاز اهتمام العديد من الباحثين وأهمهم الباحث الاقتصادي محبوب الحق الباكستاني الاصل، الذي أدرجت فكرته حول التنمية الانسانية في التقرير الانمائي الصادر عن **(UNDP)** سنة 1990م، وعرفت التنمية الانسانية في هذا التقرير بأنها: " هي عملية فسح المجال أمام خيارات الشعب، هذه الخيارات رغم أنها لا متناهية ومتغيرة عبر الزمن إلا أنه يمكن الحديث عن ثلاث مستويات أساسية للتنمية: الحصول على حياة مديدة وصحية، الحق في المعرفة للحصول على الموارد الأساسية والتمتع بحياة كريمة. فإذا كانت هذه الخيارات غير متاحة فستضيع العديد من الفرص." [1].

وقام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي تم انعقاده في فيينا عام 1993 بالتأكيد على الحق في التنمية وأنه حق أصيل ولا يتجزأ، وضرورة إزالة العقبات أمام ذلك الحق.

ويمكن تحديد العلاقة بين حقوق الإنسان وتطبيق الحوكمة في أربعة اتجاهات:

1. **مؤسسات ديمقراطية:** من خلال الإصلاحات الحوكمية وبناء حكم رشيد ومؤسسات ديمقراطية، مما يخلق سبلاً للجمهور للمشاركة في صنع السياسات بالطرق الرسمية أو غير الرسمية، وتعزيز آليات إدماج الفئات الاجتماعية المتعددة، وتشجيع دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية [2].
2. **تقديم الخدمات العامة:** إن الحوكمة الرشيدة سوف تحسن قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه الجمهور من توفير الخدمات العامة الضرورية لحماية حقوق الإنسان بكفاءة وفعالية، مثل الحق في التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء، والمساواة في توزيع الموارد، وضمان حق المواطنين في الوصول للمعلومات من خلال الشفافية والنزاهة والالتزام بالمساءلة، وسرعة الاستجابة.

---

(1) Amartya Sen, Developments, rights and human security (Box 1.3) in the Final Report "Human Security Now", 2003, Commission on Human Security.

(2) مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص304.

3. **مكافحة الفساد:** إن الحوكمة كما ذكرنا تعتمد على عدة مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة وذلك بهدف مكافحة الفساد.
4. **المساءلة وسيادة القانون:** من خلال إصلاح التشريعات والمؤسسات والالتزام بتنفيذها بفعالية، وزيادة الوعي العام بالإطار القانوني الوطني والدولي، وفي نطاق حقوق الإنسان تعني أن الدولة بكل مؤسساتها مكلفة بواجبات تجاه الأفراد، حيث يقع على عاتقها التزاماً قانونيا بتمكين الأفراد مما يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم والوفاء بحقوق هؤلاء الأفراد [1].

المطلب الثاني : أثر تطبيق الحوكمة على مكافحة الفساد :

أن الفساد ظاهرة قديمة لكن ما هو جديد فيها أنها زادت مؤخرا وانتشرت في كل دول العالم بفعل العولمة والتكنولوجيا الحديثة وزيادة معدلات الفقر والجهل، فأصبح يُنظر لها على أنها ظاهرة عالمية ويمتد نطاق آثارها السلبية للإطار الإقليمي والدولي وهذا ما عزز إدراك المجتمع الدولي مدى خطورة هذه الظاهرة وتأثيرها المدمر لخطط التنمية والتطوير في كل المجالات وايضا تهديدها المستمر لاستقرار الدول وتوازن النظم الحكم و الادارة، وظهرت استجابة الدول والمنظمات الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد من خلال جهود دولية مشتركة؛ من أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية التي وقعت في باليرمو بإيطاليا عام 2000م، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها عام 2003م، والكثير من المنظمات غير الحكومية التي يتم تأسيسها بغرض تقديم واقتراح آليات لمحاربة الفساد [2].

وتعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من أبرز أنواع الفساد ومن الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع الدول وخاصة النامية منها ولها تأثير كبير على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي بها، واتفقت جل دراسات التنمية الاقتصادية أنه لا تنمية بدون مكافحة الفساد، فالفساد يهدر الفائض الاقتصادي الذي يمكن تخصيصه للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وقد ميزت هذه الدراسات بين فساد الفقر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لكنه يحول

---

(1) علي معزوز، المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحد حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر، نوفمبر 2021، ص118.

(2) هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 71-85.

دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وفساد النخبة السياسية الذي يهرب جزء كبير من الفائض الاقتصادي والثروة القومية إلى الخارج، ويتطلب النوع الأول تحسيناً عاماً وملموساً في الأجور، بينما يتطلب النوعين الأول والثاني خلق جهات رقابية ذات سلطات واسعة لمقاومته، وهذا من خلال دعم البنية التشريعية المسؤولة عن إصدار التشريعات واللوائح التنفيذية أو تعديل موادها، والأخذ بمبادئ الحوكمة بغرض رفع مستويات الشفافية والإفصاح، وإنشاء جهاز إشرافي ورقابي للتأكد من الالتزام بالمعايير والضوابط، ومحاسبة المخالفين لتلك الضوابط [1].

تقوم الحكومة على عدد من المبادئ من شأنها أن تحارب الفساد بمختلف أنواعه وان تخلق نظم سياسية وادارية ذات حكم رشيد ومستوي عالي من التنمية، و تهدف في الاساس الى تعزيز آليات ومبادئ معينة تساعد في استبدال النظم السلطوية بنظم ديمقراطية عادلة، وحكومات تمتلك مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة وسيادة القانون، رغم أن معايير ومبادئ وآليات الحوكمة شملت جميع مجالات التنمية المستدامة إلا أنها قد تفشل عند تعميم تطبيقها لأنها قد لا تتناسب مع كل الدول على حد سواء، وذلك بسبب اختلاف السياق السياسي و الثقافي والاقتصادي ومستوى الفساد من دولة لأخرى واحتياجات كل دولة ايضا تختلف بحسب ماهية المرحلة التي وصلت إليها الدولة في مسيرتها لمكافحة الفساد في إطار تطبيقها آليات الحوكمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولأجل مكافحة الفساد يجب ان تتخذ الدولة خطة شاملة بالاعتماد على آليات الحوكمة، وهذه الآليات تتمثل بالآتي [2]:

1. تطوير البنية التشريعية لمكافحة الفساد.
2. العمل على تطوير الجهاز الحكومي وجعله جهاز كفء وفعال.
3. جعل الجهاز الإداري متطور.
4. إرساء مبادئ الشفافية في المؤسسات الحكومية.
5. تعزيز مبادئ المساءلة في المؤسسات الحكومية [1].

---

(1) سعود بن هاشم جليدان، أوجه الفساد المالي، العربية، يونيو 2014، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial.

(2) للتفصيل أكثر ينظر: بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص99.. وينظر كذلك: عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، مصدر سبق ذكره، 128-129.

المطلب الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على النظام السياسي :

يرتبط مفهوم الحوكمة بمفهوم إصلاح النظام السياسي، حيث يشترك كلاهما في محاربة الفساد في الحكم الذي قد يتمثل في تلك المظاهر (غياب الأطر القانونية، عدم تطبيق القانون، غياب شفافية المعلومات، عدم الفصل بين السلطات، الفشل في التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، ضعف ثقة المواطنين في القانون والحكومة، إساءة استخدام الموارد وغيرها من مظاهر أخرى لفساد الحكم)، ومن هنا وجد مفهوم الحوكمة الرشيدة، وهو ذلك الأسلوب الرشيد في الإدارة والحكم الذي يتطلب إصلاح الدساتير والقوانين والتنظيمات الإدارية، القائم على التنسيق مع فواعل المجتمع الأخرى كالمجتمع المدني وتلبية حاجات المجتمع والقطاع الخاص وتوجيهه نحو التنمية.

والإصلاح السياسي يتم عبر مستويات وهي [2]:

1. **المستوى الهيكلي:** حيث يتم تحقيق توازن في توزيع السلطة السياسية والاقتصادية وتنظيم القواعد العامة التي تحددها.
2. **المستوى السياسي:** وذلك من خلال وجود نظام سياسي يتمتع بالمشروعية السياسية، يتبع أسلوب ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية والفصل بين السلطات، وضمان الشفافية والمساءلة الفعالة.
3. **المستوى الإداري:** حيث وجود إدارة رشيدة تتمتع بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة على متخلف مستوياتها.

وفي ظل تطبيق الحوكمة وإصلاح النظام السياسي يجب على الدولة أن تقوم بإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي، ورسم سياسات توضح اتجاهات الدولة وتحديد أدوارها فالدولة هنا منوطة بمهمتين أساسيتين وهما [3]:

1. الدور التقليدي لها في المحافظة على الأمن والاستقرار والدفاع عن الوطن وحماية الثروات الطبيعية والبيئة، واحترام حقوق الإنسان وتقديم الخدمات اللازمة، وحماية الفئات الغير قادرة.

---

(1) للمزيد ينظر: بلال البرغوثي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، القدس - فلسطين، 2016، ص66.

(2) سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مصدر سابق، ص285.

(3) حسن سلامة، في مسألة حيوية النظام السياسي، مبتدأ، 24/ سبتمبر/ 2020، متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://www.mobtada.com/opinions/972168.

2. الدور التنموي: وهنا تقوم الدولة بدور تنظيمي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وخلق مناخ اقتصادي محفز للاستثمار، وتعزيز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ورسم السياسات ومتابعة التنفيذ من خلال القيام بدور الرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد، وتعزيز استقلالية القضاء، بجانب الحفاظ على الحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة.

كما إن من مبادئ الحوكمة كما ذكرنا سيادة القانون، ويعني بذلك وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية للقانون، وأن يعلو فوق أي شئ، وسيادته دون أي استثناء أو انحياز، فالقانون هو المنظم للعلاقات بين مؤسسات الدولة، وبين الدولة والمواطنين وبين المواطنين بعضهم البعض، وإعلاء ذلك المبدأ يؤدي بدوره لتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة.

وان تحقيق الإصلاح السياسي وتطبيق حوكمة النظام السياسي، يؤدي الى وجود مؤسسات قوية والتي تؤدي بدورها لوجود استقرار سياسي وهذا ما يعد هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث : أثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة في الصين

إن تجربة الصين في التنمية المستدامة تعد من التجارب المتقدمة ضمن مجموعة الدول الأسيوية، والتي يمكن أن يُقتدى بها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية، ولم يكن ذلك النجاح عشوائياً بل من خلال مقومات أساسية ساعدت على تحقيق تلك النقلة النوعية والسريعة من خلال اعتماد آليات الحوكمة والاستفادة من النمو السريع في اقتصادها فهي تعد اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الأول : تطور آليات الحوكمة وأثرها على التجربة التنموية الصينية :

بدأت بوادر تبني نمط الحوكمة في الصين في ثمانينيات القرن الماضي من خلال حوكمة الشركات الصينية بتطبيق اللامركزية في الشركات المملوكة، وعلى عكس الإصلاحات السريعة في أوروبا الوسطى والشرقية، تبنت الصين استراتيجية تدريجية تهدف إلى تسهيل الاقتصاد القائم على السوق الذي ينتج تدريجيا منتجات ورأس مال وأسواق عمل أكثر كفاءة، وخلال التحولات المؤسسية تعايش النظام القديم وتطور مع متطلبات النظام الجديد الموجه للسوق والذي ساعد في تقليل عدم اليقين والاضطراب مثل إطلاق بورصتي شانغهاي وشنتشن للأوراق المالية في عامي 1990 و1991 على التوالي، وإحدى أهم الخطوات نحو إصلاحات السوق التي أدت إلى ظهور أنظمة المؤسسات الحديثة، أصبحت الشركات المدرجة في البورصة الآن عرضة لمستويات أعلى من

التدقيق الخارجي، مما أدى إلى مزيد من الإصلاحات التي تركز على آليات الحوكمة الداخلية للشركات، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات المؤسسية هو استكمال سيطرة الدولة المباشرة بحوافز اقتصادية لمديري الشركات [1].

تمثل الصين نموذجاً فريداً في اختبار نظرية جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية، حيث من المعروف أن النظام الشيوعي الصيني غير ديمقراطي بالمعايير الغربية، وفقاً لدستور جمهورية الصين الشعبية؛ تمارس السلطة الدولة من خلال الحزب الشيوعي الصيني، ولا يوجد إنتخابات تنافسية تعددية على الطراز الغربي [2].

ومن ناحية أخرى، حققت الصين تحولا تنموياً في ظل نظام الحكم غير الديمقراطي منذ أن بدأت في اتباع سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات في عام 1978، تحت قيادة الزعيم الصيني " دينج شياو بينج "، في غضون بضعة عقود فقط انتقلت الصين من كونها دولة متخلفة تقنياً الى ذات هيمنة عالمية في مجال التصنيع، ومن الرواد في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الاتصالات الرقمية المتقدمة والذكاء الاصطناعي، كما حافظت الصين على معدلات نمو مرتفعة خلال الثلاثين عاماً الماضية؛ حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10% سنوياً وتجاوزت اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010، ومن المتوقع أن يصل الاقتصاد الصيني في عام 2040 إلى 123 تريليون دولار أمريكي [3].

كما أن الجهود الصينية في مجال التنمية المستدامة تعرف نشاطاً ذو وتيرة عالية، والذي برز من خلال المشاركة في مبادرات الحوار العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولاسيما في سياق تعاونها القوي مع شعبة التنمية المستدامة **(DSD)** التي تسعى إلى توفير القيادة وتحفيز

---

(1) حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر-، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (2)، العدد (8)، برلين – المانيا، ابريل 2020، ص40.

(2) أحمد الشورى أبوزيد، جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية: النظام الصيني نموذجاً، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد (13)، مصر، يناير 2022، ص204.

(3) Morrison, Wayne M. China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, 2019, p.2.

العمل في تعزيز وتنسيق تنفيذ الاتفاقات المتفق عليها دولياً أهداف التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 17(**SDGs**) [1].

وحققت التجربة التنموية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة، والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الصين، مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين، ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية، حيث تحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد أساسي في التجارة العالمية [2].

كما حقق الاقتصاد الصيني انجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيت الصين منذ عام 1993م تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي، حتى عشر سنوات متتالية، ثم في ام 2002م تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية، وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر [3].

عملت النخبة السياسية الصينية في الثلاثين سنة الأخيرة على لعب أدوار كبيرة في بناء استراتيجية تنموية اقتصادية كبرى، تمثلت في التركيز على ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة صياغة العلاقة الثلاثية بين الحكومة والسوق والمجتمع، وتم ذلك عبر بناء نموذج حكومي يعتمد على مبادئ الحوكمة والقيادة السياسية الجماعية والسوق، من طريق الأخذ بالنمط الانفتاحي على اقتصاد السوق وأيضا بتعزيز مقومات المجتمع المدني، وهذه الأبعاد شكلت محور الاستراتيجية الصينية [4].

المطلب الثاني : معوقات وتحديات التجربة التنموية الصينية والرؤية المستقبلية :

---

(1) حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة كل من الصين والجزائر-، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح و دروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2014، ص42.

(3) المصدر نفسه، ص57.

(4) نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2020، ص478.

أولاً : التحديات :

ويمكن إجمال أهم العقبات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الصين في الآتي:

1. النزاع بين الحكومة المركزية والأقاليم :

حققت تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحا كبيراً في الصين، إلا أن هذه التجربة كما قدر لها لم تمر دون سلبيات، كان أبرزها محاولة حكام الأقاليم ومسئوليها بعد النجاحات المذهلة لمناطقهم الاقتصادية مجادلة المركز في حدود صلاحياتهم، وقد ذهب بعضهم إلي التنصل من الالتزامات المالية لمناطقهم تجاه المركز، في وقت بدا فيه حكام بعض المناطق الغنية غير متحمسين لدفع أموال لتنمية بقية مناطق الصين الفقيرة [1]، وتعود بداية صراع الأقاليم مع المركز إلي الفترة 1990 – 1994، وكان قد اكتمل في هذه الفترة نقل الصلاحيات التنفيذية في مجال الاقتصاد والتجارة الخارجية من الوزارات المركزية كوزارة التجارة الخارجية إلي السلطات الإقليمية والبلدية، وتمثلت أبرز مظاهر هذه العملية في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تهدف إلي اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، ومع تدفق الأموال أخذت سيطرة المركز في بكين علي القرارات الاقتصادية بالتقلص ، والانتقال إلي الهيئات الإقليمية ورجال الأعمال المحليين، بالإضافة إلي المغتربين الصينيين ورجال الأعمال الأجانب [2]، ومن أمثلة مظاهر الصراع بين الأقاليم والمركز ما قامت به حكومة قواندونج عندما رفعت الحكومة المركزية في بكين أسعار البترول الذي تسيطر علي تسويقه وتسعيره، وعندها قام إقليم قواندونج بتأجير ناقلات لشراء البترول من الأسواق العالمية دون موافقة بكين [3].

2. الاستهلاك الشديد للمواد الأولية والطاقة :

اتسمت عملية النمو في الصين بأرتفاع واستمرار كثافة استخدام المواد الأولية، ولاسيما المعادن (أي تنامي حجم المعادن المستهلكة لكل وحدة من الناتج) وهذا هو الوضع الطبيعي في مرحلة التصنيع السريع، حيث تكون المعادن مطلوبة بشكل متزايد كمدخل من مدخلات أنشطة الصناعة التحويلية المتنامية، بما في ذلك إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة اللازمة لتلبية الطلب

---

(1) جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دينج هيسياو بينج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (128)، مصر، أبريل 1997، ص 1.

(2) المصدر نفسه، ص12.

(3) المصدر نفسه، ص13.

المتزايد، ولبناء المساكن والبنية التحتية المادية، وعند نقطة معينة تبدأ كثافة الاستخدام هذه في التباطؤ، بينما تزداد أهمية قطاع الخدمات، ويسهم في حصة متزايدة في الاقتصاد، ويوجد سبب رئيسي لزيادة كثافة استخدام المعادن في الصين، يتمثل في أن التصنيع السريع والنمو، إلى جانب التحول الحضري قد تم بدعم من ارتفاع معدلات الاستثمار في أرس المال الثابت، وخاصة في البنية الأساسية والتشييد، وقد أثارت هذه المعدلات المرتفعة بعض المخاوف بشأن احتمال الوصول إلى درجة الطاقة المفرطة وظهور الفقاعات، في قطاع العقارات علي سبيل المثال [1].

3. تدهور وتلوث البيئة :

تعد الصين من أكثر بلدان العالم تلوثاً، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع خلال الأربعين سنة الأخيرة إلي تدهور نوعية الماء والهواء في الصين، وقد تؤدي مواصلة النمو والتمدن علي النمط الحالي خلال العقود القليلة القادمة إلي وضع أكثر خطورة، وقد قدرت دراسات مختلفة أن الثمن السنوي للتلوث في مستوى الصحة (فقدان أرواح بشرية – تكلفة دوائية) يمثل ما بين 3 – 8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المدن الصينية الكبيرة تجاوزت نسب التلوث المعايير الدولية، وتدرج 16 مدينة صينية – منها بكين وشنغهاي – علي قائمة المدن الخمسين الأكثر تلوثا في العالم [2].

4. مشكلة الهجرة من الريف إلي المدن :

كان من نتائج تحديث وميكنة الزراعة في الصين تعريض عشرات الملايين من العمال الزراعيين لخطر فقدان العمل، وتحاول الحكومة الحد من الهجرة بانتهاج سياسة تهدف إلي توزيع التجمعات الحضرية علي عدة أمكنة عوضا عن تجمعها في مكان واحد، ومع ذلك فقد تدفقت الهجرة نحو المدن بكيفية لم تتمكن معها الدولة من التحكم فيها، ففي عام 2003 بلغ سكان شنغهاي على سبيل المثال 16 مليون نسمة؛ وجد منهم 3 ملايين من المهاجرين غير المعلنين رسمياً [3].

ثانياً : الرؤية المستقبلية للتجربة التنموية في الصين :

---

(1) تقرير التجارة والتنمية لعام 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، 2013 ، ص 60.

(2) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق - سوريا، 2010، ص 121.

(3) سمير آمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين – فيتنام – كوبا، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، 2003، ص28.

نجحت التجربة التنموية الصينية طيلة الثلاث عقود الماضية، واستطاعت النخبة السياسية الصينية اثبات قدرتها على إدارة التنمية الاقتصادية، وخاصة التحول الاستراتيجي من نمط الى نمط، ومحفظتها على الاستقرار السياسي، وخاصة الخصوصية الصينية فيما يخص طبيعة ادارة الدولة، والتي ابتعدت كثيرا عن الطروحات والنماذج الغربية السائدة التي تنطلق من التلازم بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي؛ فيما يخص التنمية الاقتصادية من ناحية الانفتاح. ومع ذلك كله تبقى التجربة الصينية تعتبر نجاحه نسبياً، كونها مرتبطة بالصين مجتمعاً ودولة ونظام حكم [1].

وبالإستناد إلى توقعات جديدة طويلة الأجل أعدتها شركة "ستاندرد تشارترد بي . سي"، تضمنت توقعاً بأن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم ويتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2030م، من خلال أستعمال معياري أسعار الصرف ربطاً بالقوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الأسمي [2].

الخاتمــة :

على ضوء ما تقدم يمكن أن نقول أن ظهور الاهتمام بمفهوم الحوكمة لم يكن من قبيل الصدفة؛ وإنما كانت له مبرراته ودوافعه الذاتية والموضوعية، ورغم الإختلاف الكبير حول مفهومه، وأهدافه، وتحديد أبعاده، وعلاقته بالتنمية؛ إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني؛ كشروط لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها فحسب بل وشرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية أحتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

أستهدفت هذه الدراسة التعرف على التجربة التنموية الصينية الفريدة التي أستطاعت أن تنمو باستقلالية وبغير انعزالية، حيث صاغت الصين منظومتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية، واختارت نموذج التنمية الخاص بها في حذر شديد ورفضت أن تقلد النموذج الغربي، وارتفع ترتيب الاقتصاد

---

(1) نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مصدر سبق ذكره، ص487.

(2) زكية زواوي و نوال سموك، قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية - التجربة الصينية نموذجاً، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، المجلد (12)، العدد (1)، الجزائر، 2022، ص91.

الصيني بين الاقتصاديات العالمية ليصل إلى المركز السادس في جدول الاقتصاديات الكبرى في العالم، في غضون ثلاثين سنة؛ هي عمر الإصلاحات وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية نفذت استراتيجية تنموية ارتكزت تلك الإستراتيجية على مجموعة من السياسات المترابطة ساهمت بشكل فعال في إعداد تشكيل هيكل الصناعة الصينية بشكل خاص والاقتصاد الصيني بشكل عام، جعلت من الصين من اكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من التحديات التي تواجهها.

وختاما وعلى ضوء استعراض للتجربة التنموية الصينية، أن العبرة من هذه التجربة التنموية الكبيرة، هو إمكانية قيام تنمية اقتصادية شاملة معتمدة على الذات إذا ما توفرت الإرادة لذلك وإذا ما توفرت القيادة الرشيدة التي تعمل على تحقيق التعاون مع الشعب، فلن يقف حجم السكان الهائل عائق أمام التنمية، بل العكس فقد تم أستغلاله بشكل جيد بحيث قفزت الصين إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة، وفي هذا درس مهم جداً لكل الدول النامية ذات الموارد المحدودة وحجم السكان الكبير في إن يستفادوا من هذه التجربة التنموية العظيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، وإلغاء التبعية التي كانت العامل الأساسي في نهضة الصين ونهضة أي دولة تحاول القيام بالتنمية الناجحة.

المصادر والمراجع :

1. نعيم حمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، ط1، عمان– الأردن، 2009.
2. جميل حمداوي، المقاربة الثقافية أساس التنمية والحكامة الجيدة، ط1، شبكة الألوكة، الرياض – السعودية، 2015.
3. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق – سوريا، 2010.
4. سمير آمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين – فيتنام – كوبا، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر، 2003.
5. جلال حسن حسن عبدالله، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، الواقع والتحديات المستقبلية، في: مجموعة مؤلفين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، 2019.

6. بلال البرغوثي وآخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط4، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، القدس – فلسطين، 2016.
7. حورية قصعة و سهام حدادة، الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة كل من الصين والجزائر–، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (2)، العدد (8)، برلين – المانيا، ابريل 2020.
8. عبدالله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (67)، العراق، 2015.
9. أحمد الشورى أبوزيد، جودة الحكم في النظم غير الديمقراطية: النظام الصيني نموذجاً، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد (13)، مصر، يناير 2022.
10. سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (10)، الجزائر، يناير 2015.
11. عادل بن أحمد الشلفان، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (41)، العدد (2)، يونيو 2021.
12. سامية بابوري، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيد: دراسة في العلاقة والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد (10)، العدد (19)، الجزائر، يونيو 2018.
13. محمد سليمان حسن الرفاعي، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد (39)، العدد (3)، سبتمبر 2019.
14. بشرى قطوش و فضيلة جنوحات، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد (5)، العدد (1)، الجزائر، يونيو 2018.
15. ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2021.

16. مسعد نذير، الممارسات الراشدة للحوكمة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (1)، الجزائر، يناير 2017.
17. علي معزوز، المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحد حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر، نوفمبر 2021.
18. هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2016.
19. زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية: أسرار النجاح و دروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، العدد (1)، الجزائر، ديسمبر 2014.
20. نجيب سويعدي، المقاربة النخبوية الصينية لتحقيق التنمية واقتصاد السوق والتجارب المستفادة جزائريا، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد (7)، العدد (2)، الجزائر، نوفمبر 2020.
21. جعفر كرار أحمد، الصين بعد رحيل دينج هيسياو بينج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (128)، مصر، أبريل 1997.
22. زكية زواوي و نوال سموك، قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية – التجربة الصينية نموذجاً، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، المجلد (12)، العدد (1)، الجزائر، 2022.
23. تقرير التجارة والتنمية لعام 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، 2013.
24. بيزنس ريفيو، شرح معنى الحوكمة، مصطلحات هارفارد بيزنس ريفيو، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://2u.pw/THBme.
25. براء الدويكات، خصائص التنمية المستدامة، بحث منشور في الموقع الالكتروني لـ (موضوع اكبر موقع عربي في العالم)، نوفمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://mawdoo3.com.

26. سعود بن هاشم جليدان، أوجه الفساد المالي، العربية، يونيو 2014، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial.

27. حسن سلامة، في مسألة حيوية النظام السياسي، مبتدأ، 24/ سبتمبر/ 2020، متاح على الرابط الالكتروني الأتي: https://www.mobtada.com/opinions/972168.

28. Amartya Sen, Developments, rights and human security (Box 1.3) in the Final Report "Human Security Now", 2003, Commission on Human Security.

29. Morrison, Wayne M. China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service, 2019.

30. UNDP, Governance For Sustainable human Development, Jan, 1997.